آليات الخطاب للأفعال الكلامية التوجيهية المباشرة في ألفية ابن معطي

Discourse mechanisms for direct directive speech acts in Alfiyyah Ibn Muti

م.م شةوبو فرج حامد أ.د. أشواق محمد اسماعيل النجار

كلية اللغات/ جامعة صلاح الدين

M. M. Shobo Faraj Hamed Mr.Dr. Ashwaq Muhammad Ismail Al-Najjar

College of Languages/ Saladin University College of Languages/ Saladin University

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى استجلاء آليات الأفعال الكلام التوجيهية المباشرة في ألفية ابن معطي، هادفًا إثبات احتواء المصنفات النحوية والمنظومات التعليمية على أفكار التداولية وتوجهاتها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تحتوي أدوات البحث من نبذة يسيرة عن الأفعال التوجيهية، والآليات اللغوية المختلفة لتحقيق هذه الأفعال والتي تتمثل في آليات الأمر، والنهي، والاستفهام، والنداء، والعرض والتحضيض، ولكل من هذه الأفعال التوجيهية عناصر دلالية مكونة لدلالتها الإنجازية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الأفعال، الكلامية، المباشرة، ألفية ابن معطي.

Abstract:

This research aims to elucidate the mechanisms of directive speech verbs in Alfiyat Ibn Muti, aiming to prove that grammatical works and educational systems contain pragmatic ideas and their orientations. In order to achieve this aim The research tools

contain a brief overview of the directive verbs, and the different linguistic mechanisms to achieve these verbs, which are represented in the mechanisms of command, prohibition, interrogation, appeal, presentation and exhortation, each of these directive verbs has semantic elements constituting its direct performative significance.

Keywords: actions, speech, direct, Alfyat Ibn Muti.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، وأفضل من أوتي فصل الخطاب وجوامع الكلم، حبيبنا وعلى آله وصحبه ومن استن بسنته إلى يوم الدين، وبعد:

فتعد التداولية مصطلحًا جديدًا يحمل مفهومًا قديمًا استعمله القدماء تحت تسميات متعددة ومختلفة في علوم الأصول، والبلاغة، والنحو وغيرها، وقد ظهرت ردًّا على ما كان من قصور في المناهج والنظريات اللسانية السابقة كالبنيوية، والوصفية، والتوليدية التحويلية، وغيرها من المناهج اللغوية التي ركزت في دراستها على الجانب الشكلي للغة، وعزلها عن سياقها الثقافي والاجتماعي، وإهمالها للظروف النفسية، والاجتماعية للمتكلّم والمخاطب.

أمَّا نظرية الأفعال الكلامية فهي آلية رئيسة من آليات التداولية، إذ لا يمكن تجاهلها في تحليل الخطاب وتشكل جزءًا أساسيًا من بنيته التنظيرية، وقد ولدت هذه النظرية في رحاب الفلسفة التحليلية الغربية، وبجهود الفيلسوف الإنجليزي أوستين، وازدهرت على يد تلميذه سيرل. فوظيفة اللغة على وفق هذه النظرية لا تنحصر في نقل الخبر، أو وصف الواقعة، وإنَّما اللغة أفعال تُنجز وتحقق ما تحمله من المعاني بمجرد النطق بها، وهذا التوجُّه قريب ممَّا يندرج ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ (الخبر والانشاء) في الكتب البلاغية، والنحوية، والأصولية. أمَّا الأفعال التوجيهية فتندرج ضمن الإنشائيات الطلبية، فهي تلك الأفعال التي يستعملها المتكلم؛ ليجعل شخصًا آخر يقوم بشيء ما، وهي تعبير عمَّا يريده المتكلم الذي يلجأ إلى استعمال هذه الآلية، عندما يكون مصرًا على تبليغ قصده، وتحقيق غايته من الخطاب، كما يودُّ فرض قيد على المخاطب بشكل أو بآخر، وإن كان بسيطًا، أو يريد توجيهه لمصلحته بنفعه من جهة، وبإبعاده عن الضرر من جهة أخرى.

وغاية هذا البحث هي استثمار نظرية أفعال الكلام في المنظومات التعليمية، ومحاولةُ التأصيل لهذه النظرية في ألفية ابن معطي، كما يهدف إلى ربط الجانب التداولي بالجانب النحوي، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث الموسوم بـ (آليات الخطاب للأفعال الكلامية التوجيهية المباشرة في ألفية ابن معطي) وقد اخترنا ألفية ابن معطي لأن المنظومات التعليمية لم تُدرس تداوليًا، ولا توجد دراسات في هذا المجال سوى كتاب واحد للأستاذة د. أشواق محمد النجار الذي صدر حديثًا بعنوان: (استراتيجيات الخطاب التداولي في ألفية ابن مالك).

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي؛ لأنَّه يُمكِّننا من استقصاء الحقائق ووصفها وتحليلها تحليلًا تداوليًا؛ ولتحقيق هذه الأهداف تحتوي خطة البحث من نبذة يسيرة عن الأفعال التوجيهية، ثم الآليات اللغوية المتَّبعة لتحقيق الأفعال التوجيهية، والتي تتمثل في آليات الأمر، والنهي، والاستفهام، والنداء، والعرض والتحضيض.

ماهية الأفعال التوجيهية:

حدَّد سيرل (Searle) هذا النمط من الأفعال بأنّها: المحاولات الخطابية التي يقوم بها المتكلم بدرجات مختلفة؛ للتأثير في المخاطب؛ كي يقوم بعمل ما في المستقبل، ومن أمثلتها: أفعال الطلب والسؤال، وبناءً على هذا التحديد، فإنَّ الأفعال التوجيهية تعبّر عن رغبة المتكلّم بأن تؤخذ إرادته التي انطوى عليها خطابه، على أنَّها هي السبب الرئيس، أو الدافع الحقيقي في الفعل الذي سوف يأتي به المخاطب مستقبلاً (النجار، ٢٠٢١، صفحة ١٠٤)، والخطاب التوجيهي أو التكليفي "يتطلب فعل شيء أو الكف عنه، أو التخيير فيه، وهو مقصود بذاته، ليقوم الشخص المكلّف بفعله أو الكف عنه، ويقتضي أن يكون في مقدور المكلَّف فعله أو تركه" (حمادي، ١٩٩٤، صفحة ٤٨). وليس التوجيه فعلًا كلاميًا فحسب، بل يعدُّ وظيفة من وظائف اللغة التي تعنى بالعلاقات الشخصية، فلذلك يسمِّي جاكوبسون (Jacobson) وظيفة التوجيه في اللغة بالوظيفة (الإيعازية أو الندائية)، كما في حالة الأمر، والنصيحة، والرجاء، والرفض، والمنع...هلم جرا، بيد أنَّ نظام اللغة هنا لا يكفي لأداء هذه الوظائف أو إنجاز هذه الأفعال؛ فهناك بعض العناصر التي تعطي التوجيه قوته الإنجازية، منها: سلطة المتكلِّم، وجهة المنفعة، إمَّا باتجاه المتكلِّم، أو باتجاه المخاطب، فقد تكون منفعة الخطاب عائدة على المتكلِّم من دون المخاطب، وقد تكون عائدة على المخاطب وحده، وبهذا يكون استعمال آلية التوجيه نابعًا عن علاقة سلطوية بين طرفي الخطاب؛ لتشكِّل عاملًا من عوامل نجاح الآلية التوجيهية، إذن لإعطاء الخطاب سلطة المتكلِّم، وإضفاء المشروعية عليه، فإنَّه يتضمَّن الضمائر التي تحيل على المتكلِّم وسلطته، فتوفُّر السلطة لدى المتكلِّم شرط أساس عند استعمال معظم آليات التوجيه، حتى لو كانت مختبئة وراء المتكلِّم، مثل: السلطة الدينية التي تسوِّغ استعمال هذه الآلية لمن يريد توجيه الناس وتبليغهم بما توجبه الشريعة، وبما تحرمه، في حين تلغي السلطة للمخاطب

استعمال بعض الآليات في الخطاب في السياق نفسه، لأنَّه دونه سلطة، وتتدرَّج أفعال التوجيه في قوتها الإنجازية طبقًا لدرجة السلطة، وهذا ما يعطي أفعال التوجيه أوصافًا مختلفة: أمر، أو التماس، أو دعاء، أو نصح (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٢٥).

ولهذه الأفعال سمة تنماز بها وهي الوضوح في التعبير عن قصد المتكلِّم، وذلك يسبب عدم حيرة المخاطب وضمان لتحقيق الاستجابة؛ لأنَّ الخطاب إذا كان غامضًا أو احتمل أكثر من تأويل، فلن يستطيع المخاطب تحقيق الهدف الذي ينشده المتكلِّم، وعليه، فإنَّ من مميزات التوجيه المباشر أنَّه لا يستلزم أكثر من قصد للخطاب، وبالتالي فإنَّه لا يدع للمخاطب فرصة التأويل أو التملُّص من مضمونه، وتتَّخذ التوجيهيات أشكال أوامر، وتعليمات، وطلبات، ونواهٍ، ومقترحات، ويمكن لها أنْ تكون إيجابية أو سلبية (يول، ٢٠١٠، صفحة ٩٠). وقد تتحقق الأفعال التوجيهية في اللغة العربية باستعمال آليات لغوية مختلفة منها:

١. آلية الأمر:

من أكثر الآليات استعمالًا في الكلام، ومن أشدِّها تأثيرًا في المخاطب؛ تتمثَّل في توجيه المخاطب ليقوم بفعل ما، كما توصف بأنَّها أقوى وأشد تحقُّقًا بين الأفعال التوجيهية، وقد جعلها بعض العلماء قسمًا مستقلًا من أقسام الكلام، فيقول الغزالي (ت٥٠٥هـ) (الغزالي، ١٩٩٣، صفحة ٢٠٢) "إنَّ الكلام ينقسم إلى أمر، ونهي، وخبر، واستخبار". والأمر طلب إحداث الفعل غير كف (التهانوي، ١٩٩٦، صفحة ٢٦٤/ ١)، فهو حقيقة لغوية في الإيجاب بمعنى الإلزام، وطلب الفعل وإرادته جزمًا، وقد اعتنى العلماء العرب بآلية الأمر في مصنفاتهم النحوية والبلاغية والأصولية (العلوي، ٢٠٠٢، صفحة ١٥٥ /٣)، يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) (ابن يعيش، ٢٠٠١، صفحة ٢٨٩/ ٤) في تعريف الأمر: "اعلم أنَّ الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى من دونه، قيل له أمر، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء"، ويرى السكاكي (ت٦٢٦هـ) (السكاكي، ٢٠٠٠، صفحة ١٣٧): أنَّ صيغة الأمر من المقترنة باللام نحو: (ليحضر زيد)، وغيرها، نحو: (أكرم عمرًا)، و(روید بكرًا) موضوعة لطلب الفعل استعلاء؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة، في قوله هذا طرح السكاكي مجموعة من المسائل المتعلقة بصيغة الأمر، منها صيغ أداء فعل الأمر التي تتمثَّل في (فعل الأمر بصيغة (افعل)، والفعل المضارع المسبوق بلام الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر الذي ينوب عنه)، ومنها ما يتعلَّق بعلاقة المتكلم بالمخاطب، والتي تتحكم ببنية النص الداخلية، وتفرض على المتكلِّم استعمال مجموعة من الآليات التي تتوافق وحال المخاطب، وما بين المتكلِّم والمخاطب من علاقة اجتماعية، فإن كان الأمر طلب حصول شيء على وجه الاستعلاء، فإنَّ هذا القيد لا يفرض على المتكلِّم الالتزام به في إنشاء خطابه، إذ لا بدَّ من أن تتواكب الصيغة

اللغوية، وتقترن بقرائن سياقية تخدم هدف المتكلِّم، وإلَّا خرج عن معناه (شاهين، ٢٠١٥، صفحة ٥٠)، ومن الأصوليين من يعرِّف الأمر بأنَّه "هو القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به" (الآمدي، ١٩٨٦، صفحة ١٤٠/ ٢). وهذه المعالجات ليست معالجة لغوية بحتة، وإنَّما لغوية تداولية؛ لأنَّ الموضوع اللغوي ليس المعيار الوحيد في تحديد دلالة التركيب، بل لا بدَّ من أن تعضِّده قرائن سياقية، كمرتبة المتكلِّم والمخاطب؛ فهي التي تحوِّل دلالة الصيغة من الأمر إلى غير ذلك بحسب مناسبة المقام (الشنقيطي، ٢٠١٦، صفحة ١٦٥)، ويبدو أنَّ تعريف الأصوليين أقرب لمفهوم الفعل الكلامي؛ كونه يرتبط بالقول والفعل.

أمَّا الأمر عند التداوليين، فهو "من الأفعال الكلامية الأكثر تهديدًا للوجه بحكم طبيعتها" (براون و ليفنسن، ٢٠٢٣، صفحة ٣٦٣)، ويندرج ضمن التوجيهيات، أي: فعل كلامي ترتبط دلالته بالقول، ويشكِّل بذلك قوة إنجازية ترتبط بذلك القول، وهو وسم لمقولة الإيجاب، صادر عن رغبة المتكلم في إيقاع المخاطب للمحتوى القضوي، وإرادته ذلك (المبخوت، ٢٠١٠، صفحة ١٩١). ويقتضي الأمر مقوليًا السلب، وهو وجه اختلافه عن الإثبات الذي يسم كذلك الإيجاب، ويعبِّر هذا الاقتضاء عن الفكرة البلاغية التي تجعل الأمر طلبًا لحصول غير الحاصل في الخارج، وعن الحدس ما قبل النظري الذي يجعل أمرك إذا أمرت بما هو حاصل مدعاة للاستغراب، فما يطلب بالأوامر، إيجاب في التصور، سلب في الواقع المتصور، ويكفي لذلك أن يتحقَّق الأمر ذهنيًا، ويتولَّد لفظيًا حتى يكون لغويًا، أمَّا تحقُّقه في الخارج، فهو مسألة أخرى تكون على سبيل الاحتمال الراجح، بوصفها متصلة بالتأثير بالقول (المبخوت، ٢٠١٠، صفحة ١٩٢).

وتتحقَّق آلية الأمر في الألفية باستعمال صيغة (افعل) المسند إلى المفرد المخاطب، وهي صيغة الأمر الأصلية، لا تستعمل إلَّا مع المخاطب، فيكون الأمر بها مباشرًا من الآمر إلى المأمور على أن يكون حاضرًا، أو في حيِّز الحاضر في المقام (هدوي، ٢٠١٦، صفحة ٢٩)، وطلب بها المصنف من الناشئة التنفيذ على سبيل الوجوب، وقد بلغ استعمالها مائتين وتسع وخمسين مرة، منها قوله في باب الوقف (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٢٠):

وقِفْ عَلَى المُنْصَرِفِ المنصوبِ بألفٍ عن نُونِهِ مَقلوبِ
وَفي سِواهُ قِفْ بِغَيرِ إبدالْ وَاحْذِفْ من المنقوص ياءَ الإعلالْ
وإنْ تُعَرِّفْهُ فأَثْبِتْهُ وَقِفْ وَقِفْ على الْمَقصُورِ حَتْمًا بِالأَلِفْ

في هذه الأبيات ستة أفعال توجيهية، فالفعل التوجيهي الأمري (قِف) الذي ورد على زنة (عِل) تكرر أربع مرات إشارةً إلى صلب الموضوع وهو الوقف، وجاءت الأفعال كلها على صيغة فعل الأمر بلغة علمية سلسة، تشير إلى حقائق لغوية بأسلوب مباشر لا لبس فيه، سهل الفهم، فالمصنف يتنوع في استخدام الأساليب الخبرية والإنشائية

بحسب المقام وسياق الخطاب، فيستعمل الجملة الخبرية لتقرير الحقائق تارةً، ويستعمل الجملة الإنشائية المتمثلة في صيغة الأمر؛ لتنبيه المتعلم، وتعليمه القواعد الصحيحة تارة أخرى، فالأفعال التوجيهية الأمرية (قِفْ، واحذِفْ، وأثبتْ) في الأبيات أعلاه جاءت بمقصدية مباشرة، وهو أمر مباشر بالوقف على الاسم المنصرف المنصوب أي: (المنوَّن)، وإبدال تنوينه ألفًا؛ للحفاظ على التنوين، كقولنا في (رأيتُ رجلًا): رأيتُ رجُلَا، وقوله: (وفي سواه قفْ)، أي: في غير المنصرف المنصوب، ويقصد به (المنوَّن المرفوع والمجرور) فيأمر بالوقف عليهما، بالإسكان من دون إبدال تنوينهما، نقول: هذا زيدْ، ومررتُ بزيدْ؛ لأنَّنا لو أبدلنا من تنوين المرفوع واوًا، لا يُبدل ومرفوض في اللغة العربية؛ لثقل الواو، وكذلك المجرور فلا يبدل من تنوينه ياءً؛ لكيلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، أمّا المقصود بالفعل التوجيهي (احذف) فهو الأمر المباشر بحذف ياء المنقوص المنون في حالتي االرفع والجر وسكون الحرف الذي قبله، نحو: هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، أمّا في حالة النصب يجري مجرى الصحيح المنصرف، فيجب أن نقول: رأيت قاضيا، كما قلنا: رأيت رجلا، والأفعال التوجيهية الأمرية الثلاثة، في البيت الثالث يقصد بها المصنف الأمر المباشر والصريح بإثبات ياء المنقوص إذا كان معرفة، كقوله ﷻ: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ} [سورة القيامة الآية ٢٦] والوقف على المقصور بالألف الأصلية على كلّ حال (ابن الخباز، ٢٠١٩م، ٥٤، ٥٥). فصيغة (افعل) تدل على طلب الفعل إما على وجه اللزوم أو على وجه الإرشاد أو الندب (الكندي، ١٩٩٨م، ٣٦)، فالسياق هو الذي يحدد الغرض من استعمالها، وهذا يثبت تداولية آلية الأمر، كما يؤكد أنَّ استعمالها من قبل ابن معطي يدل على أنَّه أنتج خطابه بناءً على موقعه السلطوي، ويؤكد للمخاطب أنَّ قصده هو الأمر المباشر والحقيقي وليس فعلا غيره (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٤٥)، كما أنَّ جهة المنفعة هي من العناصر التي تمنح الخطاب التوجيهي حكمًا معينًا، وهذا ينطبق على كثرة استعمال صيغ الأمر من قبل ابن معطي، فيستعملها للإرشاد في خطابه التعليمي الذي يعود النفع فيه إلى المخاطب؛ لذلك فهو ملتزم بما يدل عليه، وآلية الأمر أكثر آليات الأمر استعمالًا في الألفية، ولعل هذا مناسب للمنظومات التعليمية التي تنص على منفعة المخاطب، وإرشاده لاستعمال التراكيب النحوية على أصح الوجوه (النجار، ٢٠٢١، صفحة ١١٠).

ومثال آخر لآلية الفعل الكلامي التوجيهي باستعمال صيغة فعل الأمر قول ابن معطي في علامات إعراب فعل المضارع (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٢٣):

وَارْفَعْ مُضارعًا صحيح الآخر مِثْلُ: يَقُومُ بانضِمَامٍ ظاهِرِ
وَانْصِبْه بِالفَتحِ وإنْ يُجْزَمْ سَكَنْ وَالرَّفْعُ في مُعْتَلِّهِ لم يُسْتَبَنْ

جاء الفعلان التوجيهيان الأمريان (وارفعْ، وانصبْه) بمقصدية مباشرة، فـ (ارفع): يدل على وجوب رفع الفعل المضارع بالضمة الظاهرة، إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به (ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة)

مثل: يقومُ، كما يدلُّ (انصب) على وجوب نصبه بالفتحة الظاهرة كقوله ﷻ: {لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ} [سورة الحج الآية ٢٧]، ثم يلتفت المصنف إلى الأسلوب الخبري؛ لتقرير حقيقة الفعل المضارع المجزوم ويخبرنا بأنَّ علامة جزمه هي السكون، أمَّا قوله: (والرفع في معتلِّه لم يُستبن) فيبين أنَّ الفعل المضارع إذا كان معتل الآخر، سواء كان آخره واوًا أو ياءً أو ألفًا، فإنَّه يسكن آخره في الرفع، ولم تظهر عليه الضمة، "أمّا سكون الواو والياء فلثقل الضمة، كثقلها على المنقوص في الأسماء، وأمَّا سكون الألف فلتعذر الحركة" (النيلي، ١٩٩٩، صفحة ٢٤١/ ١).

وهذا يدلُّ على أنّ ابن معطي أولى المخاطب اهتمامًا بالغًا، وشاركه عبر هذه الآليات الحوارية في العملية التواصلية التعليمية، فتارة يأمره؛ لينتبه إليه، ويمثِّل للتوضيح والبيان تارة أخرى، إنَّها لغة تعليمية وأسلوب علمي مباشر بعيد عن العواطف والخيال.

وفيما يخصُّ آلية الأمر بصيغة المضارع المسبوق بلام الأمر فوردت في تمام الألفية مرة واحدة، كقول المصنف في باب الإبدال (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٧١):

وَالْـواوُ والـياءُ إذا تَحَرَّكا مِن بَعدِ فَتْحٍ لازِمٍ فليُشْرَكَا
فِي الانقِلابِ أَلِفًا نحو: رَمَى وَمِثْلُ: مَرمى وَدَعَا وَكَالْعُمى

وجب إبدال الواو والياء ألفًا إذا تحركا وانفتح ما قبلهما، نحو: رمى، ومَرمى، ودعا، والعمى، فالألف في (رمى ومرمى) مبدلة من الياء، وفي (دعا) مبدلة من الواو، واحترز بقوله: (تحركا) من سكونهما في نحو: حَوْض، وبيْت، وبقوله (من بعد فتح) عن فوات الفتح كـ (عِوض، وطُول)، أمّا قوله: (لازم) فاحترازًا عن الفتح العارض في نحو: (حَوِل وعَوِر)؛ لأنهما بمعنى (احْولَّ واعْورَّ) فالفتح فيهما عارض لحذف الزوائد (حسن، ٢٠١٢، الصفحات ٥٩٤-٥٩٧/ ٤)، وفي قوله: (فليُشركا في الانقلاب ألفًا) فعل توجيهي جاء بمقصدية مباشرة، فهو فعل قضوي إنجازي تكمن قوته الإنجازية الحرفية في الأمر بصيغة المضارع المتصل باللام الجازم، الحرف الوحيد للأمر (السكاكي، ٢٠٠٠، صفحة ٤٢٨)، إذ أمر المصنف بوجوب إبدال الواو والياء ألفًا عند توفر الشروط المذكورة آنفًا؛ لأنَّ كلًا من الواو والياء مقدر بحركتين وقد تحركا مع ذلك، وقبلهما متحرك، فيجتمع في التقدير أربع حركات متوالية في الكلمة الواحدة، وذلك مهجور في كلام العرب. ويبدو أنَّ هذه الصيغة من أقوى صيغ الأمر، كما أشار إلى ذلك دكتور محمود توفيق بقوله: "إذا تأملنا صورة الأمر في (لتفعلْ) وصورته في (افعل)، ألفينا أنّ دلالة (لتفعل) على حقيقة معنى الأمر أكثر من دلالتها على غيرها، في حين دلالة (افعل) على غير حقيقة معنى الأمر كثيرة جداً" (قاسم، ٢٠٠٧، صفحة ٢٠٧). وحريٌّ بالبيان أنّ مسألة الوجوب في آلية الفعل التوجيهي الأمري مسألة

تداولية، تحدِّدها مرتبة المتكلِّم وسلطته بالنسبة للمخاطب، فلا يتحقَّق الفعل الكلامي المباشر، إلَّا عن طريق إتيانه على أصل استعماله، وذلك إذا جاء خاضعًا لجملة من القواعد اللسانية والتداولية، فالقواعد اللسانية، تتمثَّل في كون الفعل تامًا ودالًّا على الأمر، بفعل الأمر أو بالألفاظ المخصوصة الدالة على الوجوب، في حين أنَّ القواعد التداولية تتعلَّق بوضعية المتخاطبين، والتي يتحدَّث عنها أوستين وسيرل (Austin and Searle) في بيان حديثهما عن الشروط المعدَّة للفعل التوجيهي الأمري، وهي شرط الاستعلاء، والسلطة، وقدرة المتكلم (سعداوي، ٢٠١٥، صفحة ٥١).

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر بصيغة المصدر النائب عن الفعل الأمر لم يرد في الألفية، أما الفعل التوجيهي الأمري بصيغة اسم فعل الأمر فقد ورد في ألفية ابن معطي، في سبع وعشرين موضعًا، ومن أمثلته قوله في معاني الأدوات (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٥٨):

وهَيْتَ أَسْرِعْ إيهِ زِدْ قَطْكَ احْتَسِبْ لَعا انْتَعِشْ مَهْ كُفَّ آمينَ اسْتَجِبْ

في البيت اثنا عشر فعلًا توجيهيًا، ستة من الأفعال جاءت بصيغة (اسم فعل الأمر)، وهو لفظ يقوم مقام الفعل في الدلالة على معناه، وفي عمله (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١٤٣/ ١)، ووردت معاني أسماء الأفعال بصيغة (فعل الأمر)، وكلها جاءت بمقصدية مباشرة، وهي تعليم الناشئة هذه الأسماء التي مسمَّاها أمر، وتفسيرها. (هيت) معناه (أَسْرِعْ) وهو لازم لا يتعدَّى كمسمَّاه، وفيه لغات: هَيْتَ بالفتحِ كأَيْنَ، وهَيْتُ بالضمِّ كحَيْثُ، وهَيْتِ بالكسرِ كجَيْرِ، وهِيتَ بكسرِ أولِه وفتحِ آخرِه، وقرأَ القُراءُ بجميعِها قوله ﷻ: {قَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ} [سورة يوسف الآية ٢٣]، وفيه غيرُ ذلك من اللغاتِ والقراءةِ (نهر، ٢٠١٠، صفحة ٨٩٠/ ٣)، و(إيهِ): بمعنى (زِدْ) و(حَدِّثْ)، مُنَوَّنًا وغير منَّون، فإذا نُوِّن كان نكرة، بمعنى: زِدْ حديثًا أو حَدِّث حديثًا، وإذا يُنوَّن كان معرفة، أي: زِدْ من الحديث المعروف أو حَدِّثْ الحديث المعروف، و(قطكَ) بمعنى (حسبك، وكُفَّ، وانته) يقال لمن فعل فعلًا وأُمِر بتركه وقلعه عنه، و(لعا) معناه الدعاءُ للعاثر وللساقط بمعنى: انْتَعِشْ، أي: قُم من عثرتك سالمًا، و(مه) بمعنى (كُفَّ)، أمَّا آمين فمعناه (استجِب)، وفيه لغتان: بالمد على وزن فاعيل، فيقال: آمين، وبالقصر على وزن فعيل، نحو: أمين (الشريشي، ٢٠٠٦، الصفحات ٩٦٥-٩٦٧/ ١).

فمعاني أسماء الأفعال أوجز وأبلغ وآكد من معاني الأفعال التي وقعت مواقعها، فـ (تراكِ) أبلغ وأوجز من (اترك)، ووجه الإيجاز والاختصار فيه مجيئه للواحد والاثنين والجمع بصورة واحدة، أمّا وجه المبالغة فإنَّ (بله) أبلغ من دعْ؛ لأنه يراد به الحدث المجرد (نهر، ٢٠١٠، صفحة ٨٩٨/ ٣)، و(صه) أبلغ من اسكتْ؛ لأنَّ مجيء هذه

الأسماء نكرة يدل على الإبهام والتفخيم، فعندما يقول: الآمر: صهْ، يعني اسكت سكوتًا بليغًا، أي: اسكت عن أي كلام (ابن يعيش، ٢٠٠١، صفحة ٢٥/ ٤).

والفعل التوجيهي الأمري يتحقق في ألفية ابن معطي بوساطة آلية أخرى، وهي استعمال كلمات تدل على الوجوب، منها: لفظ وجب بمشتقاته الذي ورد ثلاث عشرة مرة، وورد لفظ فرض والمفروض في ثلاثة مواضع، أمَّا لفظ التزم ومشتقاته، فورد في تمام الألفية ثلاث مرات، ومن أمثلة ورود (التزم) و(يجب) قول ابن معطي في معرض حديثه عن حدِّ البناء (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ١٩):

وَحَدُّهُ لـزوم آخر الـكَلِـمْ حَرَكَةً مَـا أو سُكونًا التُزِمْ
كَحَيْثُ أيْنَ أمسِ كَمْ فَقِسْ تُصِبْ وَعِلَّـة البِـناء ذِكرُها يَجِبْ

الفعل التوجيهي الأمري (التزم) يقصد به المصنف أنَّ حدَّ البناء هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا، أمَّا الفعل التوجيهي الآخر فهو (يجب) الذي جاء بمقصدية مباشرة تدلُّ على وجوب ذكر علة بناء الأسماء؛ لأنَّه بالبناء تخرج عن أصلها الذي هو الإعراب، والخروج عن الأصل يتطلب التعليل، لذلك يجب ذكر علة بناء الاسم، فذكر علة بناء الاسم عبر الأمثلة الأربعة، وبيَّن أنَّ (حيث) بنيت؛ لكونها أشبهت الغايات بافتقارها إلى الإضافة، أو بإمكان القول: إنَّها أشبهت الحرف، و(أين) بنيت؛ لأنّها استفهامية أو شرطية، وقد تضمَّنت معنى الحرف في كلتا الحالتين، أمَّا علة بناء (أمس)؛ فلتضمُّنها معنى لام التعريف، لصحة ظهورها معه، والسبب في بناء (كم) إذا كانت استفهامية، هو تضمُّنها معنى الهمزة، وإذا كانت خبرية، أخذت طرفي العدد؛ فشبهت بـ (رُبَّ) (ابن الخباز، ٢٠١٩م، ٤٢، ٤٣).

ومن أمثلة ورود لفظ (المفروض) الدال على الوجوب، قوله في باب الاشتغال (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٤٤):

وإنْ أتى الشَّرْطُ أو التَّحْضيضُ مِنْ قَبْلُ فالنَّصْبُ هُوَ المَفْروضُ
كَمِثْلِ هَـلاّ خالِـدًا أَعْـطَيْتَهُ وإنْ سَـعيدًا زُرْتَـهُ أَرْضَيْتَهُ

قوله: (فالنصب هو المفروض): فعل كلامي توجيهي، يتضمَّن قوة إنجازية تتمثَّل في الأمر، وهو الأمر بوجوب النصب، وذلك في باب (اشتغال الفعل بضميرِ المفعول إذا تقدَّمَ عليه)، ومن المعروف أنَّ النصب في هذا الباب يكون واجبًا أو جائزًا أو ممتنعًا، وهنا يتحدَّث عن واجب النصب، الذي لا يجوزُ معه الرفعُ، وذلك إذا كان قبله حرف الشرطِ أو حرف التحضيضِ كما قال: إنْ سعيدًا زرته أَرضيته، وهَلَّا خالدًا أَعطيته، وإنَّما وجب النصب هنا؛ لأنَّ حرف الشرط والتحضيض لا يليهما إلَّا الفعل، والأصل: إن زرت سعيدًا أرضيته، وهلَّا أعطيت خالدًا، ولكن

لما قدم المفعول وشغل الفعل بضميره لم يمكن الرفع بالابتداء، وأُدخل عليه حرف الشرط أو التحضيض، فوجب نصبه، وتقدير الفعل قبله حتى يليه حرف الشرط أو التحضيض، فلذلك وجب النصب والتقدير، وامتنع الرفع بالابتداء (الشريشي، ٢٠٠٦، الصفحات ٩٦٥-٩٦٧/ ١).

وجدير بالذكر أنَّ مجيء الأمر في صورة الخبر أبلغ من صيغة الأمر؛ لإفادته تأكيد الأمر والمبالغة والحث عليه، حتى أنَّه سورع فيه إلى الامتثال والانتهاء (الأوسي، ١٩٨٨، صفحة ٢٠٤)، فيقول الزركشي (ت٧٩٤هـ) (الزركشي، ١٩٥٧، صفحة ٣٤٩/ ٣): ""إنما يجيء الأمر بلفظ الخبر الحاصل تحقيقًا لثبوته، وأنَّه مما ينبغي أنْ يكون واقعًا ولا بدَّ"، وأشار إلى أنَّ هذا النوع فيه التأكيد، وهو مجاز التشبيه، شبه الطلب في تأكُّده بالخبر الصادق الذي لا بدَّ من وقوعه، وإذا شبَّهه بالخبر الماضي كان آكد (الزركشي، ١٩٥٧، الصفحات ٢٨٩-٢٩٠/ ٢). ويبدو أنَّ العدول بالصيغ الإنشائية إلى الخبرية، يجعل أيَّ قول في مأمن من الإخفاقات التي تحدَّث عنها أوستين (Austin)، والتي قد يتعرَّض لها كلُّ عمل قولي لا يراعي فيه المتكلم مطابقة المقال لمقتضى الحال، أو لمعطى من معطيات المقام، وعليه، فإنَّ تبادل الخبر والإنشاء دليل على غائية الاستعمال اللغوي، بما أنَّ عدول المتكلِّم بالإنشاء إلى صيغة خبرية، أو بالعكس هو لتحقيق المقاصد، والتعبير عن معان في نفسه لا تقوى الصيغة الأصلية على الإفصاح عنها والبوح بها (هدوي، ٢٠١٦، الصفحات ٥٣-٥٥).

يتَّضح مما تقدَّم: أنَّ الأمر من أكثر آليات التوجيه حضورًا في ألفية ابن معطي؛ كونها منظومة تعليمية، مبنية على الحوار بين المتكلم الذي يتابع المتعلم في مراحل تعليمه والمخاطب المرتبط بمعلمه والمصغي إليه متلقيًا الأحكام النحوية (النجار، ٢٠٢١، صفحة ١٠٥).

٢. آلية النهي:

تمثل آلية النهي ضمن دائرة الأفعال الكلامية التوجيهية، وسمًا لمقولة السلب، تصدر عن رغبة المتكلم في إلزام المخاطب بترك العمل الذي هو بصدد تحقيقه (شاهين، ٢٠١٥، صفحة ٥٢)، وهي من الآليات المستعملة في المواقف التي تقتضي الشدة والقوة؛ للتنبيه على خطورة المنهي عنه، وعظم شأنه، وقد صنَّفها سيرل (سيرل، ٢٠٠٦، صفحة ٢١٨) في صنف التوجيهيات، فهي صورة منعكسة عن الأمر؛ لأنَّ الصلة بينهما قائمة على أساس التقابل الدلالي؛ "فالأمر بالشيء نهي عن ضده" (السمعاني، ١٩٩٨، صفحة ١٢٥/ ١)؛ لأنَّ الأمر يدلُّ على الطلب، أو اقتضاء الطاعة، ولا بدّ فيه من إرادة مأموره، أمَّا النهي، فيدلُّ على المنع، ولا بدَّ فيه من كراهية منهيه، وهذا ما يقابل مبدأ التساوق القولي (Locutionary Compatiblity) لدى باخ وهارنيش (Bach and Harnisch)، أي: أنّ قول القائل: (افعلْ)، متساوق قوليًا مع طلب الفعل، وقوله: (لا تفعلْ) متساوق قوليًا مع

طلب ترك الفعل (الخليفة، ٢٠٠٧، صفحة ٥٥١)، على وجه الاستعلاء والإلزام (أدراوي، ٢٠١١، صفحة ٥٠)، فيقول السمعاني (ت٤٨٩هـ): "النهي استدعاء ترك الفعل بالقول ممن هو دونه" (السمعاني، ١٩٩٨، صفحة ١٢٨/ ١). ولآلية النهي أداة إنجازية واحدة، وهي الفعل المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية التي تعني وجوب ترك الفعل، وقد تستعمل لتوجيه المخاطب والغائب، ولها طبقات بناءً على السياق التداولي، وذلك بمعرفة خصائص المخاطب من الضعف والقوة، وكذلك أهمية الأمر المنهي عنه (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٥١) . وقد ورد الفعل التوجيهي بهذه الآلية في واحد وعشرين موضعًا، منها قول ابن معطي في باب التعجب (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٤٩):

وَلَا تُصَرِّفْه وَلَا تُقَدِّما مَعْمُولَهُ وَلَا تَحُلْ بَيْنَهُما

في البيت ثلاثة أفعال توجيهية جاءت بمقصدية مباشرة، تتمثَّل قوتها الإنجازية في النهي، ففي قوله: (لا تصرفه) ينهى المصنف عن تصريف الفعل التعجب، إمَّا لدلالته على الأشياء المنافى المنصرف؛ لكونها دالًّا على الخبر، وإمَّا لتضمُّنه معنى الإنشاء الذي أصله أنْ يكون بالحرف، ويتَّضح الفعل الإنجازي للنهي في قوله: (ولا تقدما) والمراد به (لا تقدمن) فأبدل من نون التوكيد الخفيفة ألفًا في الوقف، وينهى عن تقديم معمول فعل التعجب وهو (المتعجب منه) على فعل التعجب وعلى (ما)، فلا يقال: ما زيدًا أحسن، ولا زيدًا ما أحسن؛ لأنَّه فاعل في المعنى بدليل امتناع حذفه، والفاعل لا يقدَّم على الفعل؛ ولأنَّه لما لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله (ابن القواس، ١٩٨٥، صفحة ٩٥٠/ ٢). فنون التوكيد هنا مؤشر تداولي على أنَّ النهي في (لا تقدمن) أعلى درجة وطبقة من الخطاب السابق (ولا تصرفه)؛ لأنَّ فيه تأكيدًا؛ لمعرفة المتكلم بالمخاطب، وبعناصر السياق جيدًا (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٥٠). ويقول في باب الترخيم (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٥٥):

كذاكَ إنْ رخمتَ بَعْلَبَكّا ولا تُرَخِّمْ جملةً إذْ تُحكى

ورد في البيت فعل إنجازي قضوي مباشر يتكوَّن من الفعل المضارع المسبوق بلا الناهية، في قوله: (لا ترخِّم)، تتمثَّل قوته الإنجازية الحرفية في النهي عن ترخيم المنادى إذا كان مركبًا تركيبًا إسناديًا، نحو: تأبط شرًا، وجاد الحق، فلا يجوز ترخيمه؛ لأنَّ النداء لم يؤثر فيه البناء مطلقًا كالمضاف والشبيه بالمضاف؛ ولأنَّ الترخيم يخل بحكاية الجمل، كما يخل بها إعرابها، ومنهم من أجازه قياسًا على النسبة إليه فيه، نحو: تأبطي، وهو ضعيف؛ لأنَّ النسبة إليه إنَّما جاز لقيام ياء النسب مقام الجزء الثاني؛ واجتماعهما معه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء

واحد، بخلاف الترخيم، فإنَّه "لم يوجد ما يقوم مقام المحذوف، ولا حصل شرط الترخيم، وهو تأثير النداء والبناء في المرخَّم فافترقا" (ابن القواس، ١٩٨٥، صفحة ١٠٧٨/ ٢).

وهناك ألفاظ تدلُّ على النهي عند إطلاقها، ويستعملها المتكلم كآلية النهي، وهي: مادة حرم، وحظر، ومنع، ونهى، ولا يجوز، ودعْ، واترك، سواء استعملها فعلًا، أو مصدرا، أو غير ذلك من مشتقاتها، ومن أمثلة ذلك لفظ لا يجوز الذي ورد في ثلاثة مواضع، منها قول ابن معطي في إعراب الأسماء الستة (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٢٠):

وَسِتةٌ بالوَاوِ رَفعًا إن تُضِفْ والياءُ في الجَرّ وفي النَّصبِ الألِفْ
أخٌ أبٌ حَمٌ هَنٌ وفوهُ ذو المالِ قُلْ وَلا يجُوزُ ذُوهُ

نهى المصنِّف عن إضافة (ذو) إلى المضمر باستخدام الفعل الإنجازي (لا يجوز)، لأنَّ (ذو) وُضعت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس؛ لقُبح الوصف باسم الجنس من دون (ذو) فلا يقال: مررت برجل مالٍ، وإنَّما ذو مالٍ، كما وضعت (الذي) وصلة إلى الوصف بالجمل، فالمضمر لا يوصف به؛ فلا يُضاف إليه (ذو)؛ لأنَّ المضمر لا يُشعِر بالجنسية (النيلي، ١٩٩٩، صفحة ١٠٠/ ١). فلأسماء الستة ثلاث أحوال، حالة تكون فيها غير مضافة، فتعرب بالحركات على عيناتها بعد حذف لاماتها للتخفيف، فتقول: (أخٌ، أبٌ، حَمٌ، هنٌ، فَمٌ)، سوى (ذو) لا يستعمل إلَّا مضافًا، وحالة تكون فيها مضافة إلى غير ياء المتكلم فتعرب بالواو رفعًا، وبالياء جرًا، وبالألف نصبًا، والحالة الثالثه تكون مضافة إلى ياء المتكلم فتعرب بالحركات المقدَّرة (ابن النحوية، ٢٠٠١، الصفحات ١٢٠-١٢٢).

ويدلُّ لفظ (امتنع) على النهي، وقد ورد بمشتقاته في ثلاثة مواضع ، منها قوله في باب التوكيد (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٤١):

وَالقَطعُ وَالعَطفُ إذا أكَّدْتَا اِمْتَنَعَا والنَّعتُ إنْ كرَّرْتَا

يقصد المصنف بقوله: (امتنع) النهي عن قطع ألفاظ التوكيد عن المؤكد، وعطف بعضها على بعض، أمَّا النهي عن القطع؛ فلأنَّه يعني إعراب التابع بغير إعراب المتبوع، فلو قطع لفظ التوكيد مطلقًا على إعراب المتبوع، لخرج عن أصل وضعه الذي وُضِع لتقوية ما أفاد اللفظ الأول في النفس بحقيقته، فالقطع يخرجه عن تحقيق معنى الأول، وتمكينه في نفس السامع؛ لاستقلاله بعامل يخصُّه، هذا وجه عام، ولهم تعليل ليس بعام بل يصحُّ في بعضها، فقالوا: لأنَّ منها ما لا يلي العامل مطلقًا، نحو: أجمع، وأجمعون وتوابعهما، و(النفس والعين) تدلَّان على

حقيقة الشيء، فقطعهما كقطع الشيء عن نفسه، وهذا محالٌ، وأمَّا (كُل) فإذا أضيف إلى الضمير، لا يلي من العوامل إلَّا المعنوي، و(كلا وكلتا) ككُل في عدم دخول العامل اللفظي عليهما إذا أضيفا إليه إلَّا قليلا. وفيما يخصُّ نهي المصنف عن عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض؛ فلأنَّها بمعنى واحد، فهو كعطف الشيء على نفسه، فلا يجوز أن نقول: قام القوم كلهم وأجمعون (النيلي، ١٩٩٩، الصفحات ٧٣٥-٧٣٦/ ١). وهذا ما يثبت تداولية الفعل التوجيهي، أو بالأحرى يدل على وجود الإشارات التداولية في التراث النحوي بصورة عامة، وفي ألفية ابن معطي بشكل خاص.

٣. آلية النداء:

كل نداء رسالة لها مرسل (متكلِّم) ومستقبل (مخاطب) يستقبل الرسالة، فالمتكلِّم لا يستعمل آلية النداء إلَّا وهو يفترض أنَّ المخاطب يستقبل الرسالة، فيستجيب له، والأصل افتراض استجابته للمتكلم، وإلَّا لما وجد النداء في اللغة أصلًا، والتداولية ترتكز في وصف الظاهرة اللغوية على المتكلم، والمخاطب، وطبيعة الرسالة، والسياق بجميع ملابساته المتعلقة بهذا الخطاب (العيسى، ٢٠٢٢، صفحة ١١٩).

والنداء لغة: الصوت، والدعاء، وقد ناداه ونادى به، وناداه مناداة ونداءً، أي: صاح به، وأندى الرجل إذا صاح به (ابن منظور، ١٩٩٤، صفحة ٣١٥/ ١٥). وفي اصطلاح التداوليين، يعدُّ النداء من الآليات التوجيهية بوصفه تركيبًا طلبيًا يراد منه إقبال المخاطب على المتكلِّم وإصغائه إليه؛ بغية توجيه الدعوة إليه، سواء كان إيجابًا أو سلبًا، فهو من صنف التوجيهيات عند التداوليين؛ لأنَّه يحثُّ المخاطب ويعدُّه لإطاعة المتكلِّم والامتثال لطلبه (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٦٠)، بدليل ما أشار إليه الفارابي (ت٣٣٩هـ) (الفارابي، ١٩٩٠، صفحة ١٦٢) بقوله: "إنَّ النداء يُقتضى به أولاً من الذي نودي الإقبال بسمعه وذهنه على الذي ناداه منتظرًا لما يخاطبه به بعد النداء"، وتتألف بنيته التركيبية من: أداة النداء لفظًا أو تقديرًا، والمتكلِّم الذي لا يظهر في البنية السطحية بل هو مضمر في البنية العميقة بتقدير (أدعو أو أنادي) ويقوم بإصدار تلك الأصوات التي تدلُّ على النداء، والمخاطب الذي يطلب منه الإقبال، والمنادى له وهو المضمون الذي يقصد المتكلم إيصاله، وعليه، فإنَّ القوة الإنجازية في النداء هي التنبيه وإقبال المخاطب على المتكلم، ولم تخل ألفية ابن معطي من هذه الآلية، بل وردت في سبعة وأربعين موضعًا، منها استشهاد ابن معطي بآية من القرآن الكريم، وذلك في سياق حديثه عن نداء المعرف بـ (ال) يقول في ذلك (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٥٣):

تَمثيلُ أيُّ في نِداءِ المَعْرِفَهْ	يا أيُّها الإنسانُ والقَصْدُ الصِّفَهْ

أي: أنَّ المعرف باللام لما امتنع نداؤه يمكن التوصل إلى ندائه بوساطة (أي، واسم الإشارة) فتمثل لـ (أيُّ) بقوله ﷻ: {يا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ} [سورة الانفطار الآية ٦]، فأي اسم مبهم مفرد، منادى مبني على الضم، والإنسان صفة لأي، وقيل خبر لمبتدأ محذوف، وأيُّ اسم موصول بمعنى (الذي)، على هذا يجب رفع (الإنسان)، وتتضمن الآية الكريمة فعلا كلاميًا توجيهيًا بآلية النداء، جاء بمقصدية مباشرة، تكمن قوته الإنجازية في تنبيه الإنسان المتجاوز والغافل الذي هو المقصود بالخطاب من الله ﷻ وتهيئته لخطاب توجيهي آخر، وهو السؤال عن الشيء الذي جعل الإنسان غرّ بربه، وهذا ما قصده صاحب الكتاب بقوله: "إنَّ المنادى مختص من بين أمته لأمرك، أو نهيك، أو استفهامك، أو خبرك" (سيبويه، ١٩٨٨، الصفحات ٢٣١-٢٣٢/ ٢) ، وروي عن ابن مسعود ﷺ أنَّه قال: إذا سمعت الله ﷻ يقول: يا أيها الذين آمنوا أو يا أيها الإنسان فاصغ إليها سمعك فإنّه خيرُ يؤمر به أو شرٌّ يُنهى عنه (البيهقي، ٢٠٠٣، صفحة ٤٠٨/ ٣)، وعليه فإنّ النداء هو أول فعل كلامي يمهّد به المتكلم كلامه؛ ليتمكن من جذب انتباه المخاطب وجعله مهيئًا؛ ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام، فهو بمثابة مدخل إلى الأفعال الكلامية الأخرى، فيأتي بعده مباشرة المقصد الرئيس من الخطاب.

ومثال آخر للفعل التوجيهي بآلية النداء، استشهاده بآيتين كريمتين من القرآن الكريم لحذف حرف النداء قائلًا (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٥٣):

وأَحْرُفُ النّداءِ قَدْ تَنْحَذِفُ كَمِثْلِ رَبَّنا ومِثْلِ يوسُفُ

في هذا البيت يتحدث ابن معطي عن إمكانية حذف حروف النداء، واستشهد بآيتين من القرآن الكريم، من دون تكملة الآيتين الكريمتين، وذلك للضرورة الشعرية، الأولى جاءت بمقصدية غير مباشرة سنتحدث عنها في مكانها، أمَّا الثانية فجاءت بمقصدية مباشرة، في قوله ﷻ: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا} [سورة يوسف الآية ٢٩]، فالخطاب جاء على لسان العزيز، إذ نادى يوسف بقصد التنبيه والإقبال عليه؛ ليطلب منه كتمان ما وقع فيقول له: يا يوسف أعرض عن هذا، أي: لا تعره اهتماما ولا تذكره لأحد (ابن كثير، ١٩٩٨، صفحة ٣٢٨/ ٤)، حذفت أداة النداء (يا) لكثرة الاستعمال، فنلمس في خطاب العزيز فعلًا توجيهيًا مركبًا من الأمر والنداء، وهذا هو الأصل والغاية من النداء، أن يهيء المنادى؛ ليتمكن من قبول ما يطلبه المنادي؛ لذلك فيأتي النداء في الغالب "مصاحبًا للأمر، والنهي، والاستفهام" (الزركشي، ١٩٥٧، صفحة ٣٢٣/ ٢).

انطلاقًا ممَّا سلف: فإنَّ النداء خطاب تداولي بين الطرفين: المتكلِّم (المنادي)، والمخاطب (المنادى)، في ظروف معيَّنة، ومقام خاص يجمعهما، وبالنظر إلى هذا المقام، تفهم المعاني التداولية التي يقصدها المتكلِّم، وهذا البعد التداولي يمكن استنباطه في أبواب النداء المتعدِّدة.

٤. آلية الاستفهام:

يعدُّ الاستفهام من ضمن الأفعال الكلامية التوجيهية، وسمًا للإمكان الإيجابي، صادرًا عن شك المتكلم في تحقُّق المحتوى القضوي، ممَّا يجعله يريد معرفة مدى مطابقته للواقع، فهو عمل طلبي يوجِّهه المتكلِّم إلى المخاطب ساعيًا حمله على الإجابة (سيرل، ٢٠٠٦، صفحة ٢١٨)، كما يستعمله؛ للسيطرة على ذهن المخاطب، ومجريات الأحداث، فيسير الخطاب نحو ما يريده المتكلِّم (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٥٢)، وقد حظي باهتمام كثير من الباحثين العرب والغربيين المعاصرين، من أمثال كولينجوود (Collinjuwod) الذي أولى آلية الاستفهام عناية كبيرة، فركَّز على دلالاتها، ملاحظًا ما تحتلُّه هذه الآلية من مكانة في حياتنا الثقافية، لأنَّ كلَّ معرفة في حقيقتها جواب عن سؤال معيَّن (عيدة، ٢٠١٢، صفحة ١٠٥)، فالمتكلِّم عندما يخبر، إنَّما يجيب عن سؤال صريح أو ضمني، والمراد بالاستفهام طلب الفهم أو معرفة ما هو خارج الذهن، أي: "طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل بأداة خاصة" (هارون، ٢٠٠١، صفحة ١٨)، وهي: (الهمزة، وهل، ومن، وما، وأي، وكم، وكيف، وأيان، ومتى، وأين، وأنَّى)، ولهذه الأدوات استعمالات تداولية، فبعضها مختص بطلب التصديق، وبعضها الآخر بطلب التصور، عدا الهمزة التي تأتي لطلب التصور والتصديق، كونها أم أدوات الاستفهام وأصلها (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٩٩/ ١)، ولكي يأتي الاستفهام بمقصدية مباشرة يجب أن يكون المستفهِم جاهلًا بما يستفهم عنه والمخاطب عالم به، وإلَّا خرج عن معناه الحقيقي إلى أغراض ومعان أخرى يحدِّدها السياق والمقام، ووردت هذه الآلية في ألفية ابن معطي في ثمانية مواضع، ومن أمثلتها قول ابن معطي في باب الأسماء الموصولة (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٣٧):

وذا الذي مَعْ ما فَقُلْ ماذا تَرى؟ مَعْناهُ ما الّذي ترى مُسْتَخْبِرا

إذا اقترنت(ذا) بـ (ما) فلها مذهبان: الأول يجعلها موصولة وهو ما أشار إليه المصنف، وذكر أنَّها لا تكونُ بمعنى الذي عند البصريين إلَّا مع (ما) الاستفهامية، أمَّا الكوفيون فأجازوا فيها ذلك وإن لم تكُنْ مقرونة بـ (ما) الاستفهامية، والمذهب الثاني، يجعل (ذا) و(ما) كالكلمة الواحدة، وفي كلا المذهبين (ما) تكون استفهامية (الشريشي، ٢٠٠٦، الصفحات ٢٧٧-٢٧٨/ ١)، فيقول: ماذا ترى؟ وما الذي ترى؟ فتتضمَّن كلتا العبارتين فعلًا توجيهيًا استفهاميًا جاء بمقصدية مباشرة، تتمثَّل قوتها الإنجازية الحرفية في الاستفهام المكوّن من الأداتين: (ما، وماذا)؛ لأنَّ المصنِّف وجَّه سؤاله بمقصدية مباشرة، وهي توضيح القواعد النحوية من دون تلميح وتلبيس.

٥. آلية التحذير:

آلية أخرى من آليات التوجيه، يلجأ إليها المتكلم، لتنبيه المخاطب قاصدًا ابتعاده عن أمر قد يقع به، كما عرفه ابن عقيل (ابن عقيل، ٢٠٠١، صفحة ٣٠٠/ ٣) بقوله: "تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه"، ويتحقَّق ذلك بوساطة استعمال أدوات معيَّنة وبمقصدية مباشرة، وهي عند سيبويه (ت١٨٠هـ) من صور النهي، يقول في ذلك: "وأما النهى فإنه التحذير، كقولك: الأسد الأسد، والجدار الجدار، والصبى الصبى، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل، أو يقرب الأسد، أو يوطئ الصبى" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٥٣/ ١)، فهذه العبارات تعبر عن انفعالات المتكلم (المحذِر)، ومشاعره تجاه خطر يمكن أن يواجه المخاطب، فيريد تنبيهه وتحذيره من هذا الخطر، وعليه، فإنَّ خطاب التحذير يتكون من ثلاثة عناصر (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٥٥):

- المحذِّر (المتكلم) الذي يوجه التنبيه.
- المحذَّر (المخاطب) الذي يوجه إليه التنبيه.
- المحذَّر منه الأمر المكروه الذي يسبب صدور التنبيه.

ولهذه الآلية تركيب يختص بها، يلتزم فيه بإضمار عامل التحذير، ولا يجوز إظهاره، فإذا ظهر العامل، يكون خروجًا من دائرة أسلوب التحذير، كونه لازم الإضمار مع (إيا)، والتكرار، والعطف، نحو: إياك والشر، والنار النار، والطفل والنار (السيوطي، ١٩٩٨، صفحة ١٧/ ٢). وألفية ابن معطي لم تخل من هذا الأسلوب، وقد ورد في سياق الاستشهادات النحوية، في أسلوب التحذير وغيره في ثمانية مواضع، منها استشهاده بآية من القرآن الكريم، وبيت شعري، وقد جمع بين الحكم النحوي والشاهد في بيت واحد، ومعظم شواهده الشعرية من استشهاد سيبويه (ت١٨٠هـ) مما يدلُّ على أنَّه اهتم بكتابه وأكرم صاحبه، فيقول (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٢٩):

وَهكَذَا كِلَيْهِمَا وَتَمْرا إيَّاكَ إيَّاك المِرَاءَ الشَّرَّا
وَانْتَهِ خيرًا وَوَرَاءَ أوْسَعَا وَنَاقَةَ الله وكُلٌّ سُمِعَا

تحدَّث المصنف عن أسلوب التحذير في سياق حديثه عن واجب الإضمار؛ كونه من الأبواب النحوية التي يضمر فيها عامل المفعول إما وجوبًا، وإما جوازًا، فاستشهد ابن معطي لواجب الإضمار بقوله: (إياك إياك المراء الشرا) الذي هو صدر بيت من أبيات الكتاب (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٧٩/ ١)، فتكملة البيت:

إيَّاك إيَّاك المِراءَ فإنَّه إلى الشَّر دعَّاءُ وللشرِ جالبُ

(فإياك) تحذير، منصوب بتقدير فعل، ومعناه: احذر، وإياك الثانية توكيد له، والمراء أيضًا تحذير منصوب بتقدير فعل، أي: اتق المراء، و(الشر) أيضًا تحذير، تقديره: إياك والشر، أو إياك من الشر، فحذف لضيق مجال النظم عليه، أو يمكن نصبه بفعل مقدَّر تقديره: احذر الشر، فحذفه لدلالة التحذير المذكور قبله عليه (النيلي، ١٩٩٩، الصفحات ٤١١-٤١٣/ ١)، فالأفعال الواردة في البيت تطابقت قوتها الإنجازية ومراد المتكلم، فهي أفعال توجيهية مباشرة استعملها المصنف في خطاباته قاصدًا تنزيه نفسه عن تهمة التلاعب بعواطف الآخرين، كما أنَّه يعطي خطابه قبولًا عن طريق حضور الصراحة التي تدلُّ المخاطب على صدق المتكلم في التوجيه، وبالتالي تكسبه الثقة في خطابه (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٥٥).

أمَّا الآية القرآنية التي استشهد بها ابن معطي للتحذير في البيت، فهي قوله ﷻ: {فَقَالَ لَهُم رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقيَاها} [سورة الشمس الآية ١٣]، فيها توجيه مباشر؛ كونه صادرًا من رب العزة، فالناقة منصوبة على التحذير بفعل مضمر، والتقدير: احذروا ناقة الله، والمراد: التحذير من أن يؤذوها، فالآية الكريمة تتضمن فعلًا إنجازيًا توجيهيًا، تتمثل قوته الإنجازية الحرفية في آلية التحذير، إذ حذر النبي صالح عليه السلام قومه عندما شعر بأنَّهم قد بيتوا النية على عقر الناقة قائلًا لهم: هي ناقة الله وآيته التي تدلُّ على توحيده وعلى نبوَّتي، فاحذروا عقرها، واحذروا سقياها، أى: الوقت المحدد لشرابها فلا تمنعوها فيه من الشرب، فإن لها يومًا لا تشاركونها فيه الشرب، وإن لكم يوما آخر هي لن تشارككم فيه (الرازي، ١٩٩٩، صفحة ١٧٩/ ٣١)، وتتضمن الآية الكريمة فعلًا كلاميًا غير مباشر يستلزمه المقام وهو الوعيد، وعليه فإنَّ إنجاز الفعل التوجيهي التحذيري بهذه الأساليب له مآرب تداولية ضمنية تتمثل في منفعة المخاطب، وهي النصيحة، والتوجيه، والإرشاد.

٦. آلية التحضيض والعرض:

يُقصد بهما الطلب الذي يوجِّهه المتكلم للمخاطب لفعل شيء ما في المستقبل، مع اختلاف أسلوب التوجيه، فالتحضيض هو "طلب بشدة وعنف، ويظهران غالبًا في صوت المتكلم، وفي اختياره لكلمات جزلة وقوية (حسن، ٢٠١٢، صفحة ٣٦٩/ ٤)، ومن أدواته: (لولا، هلّا، ألّا، لوما، ولو أحيانًا) وجاء في ألفية ابن معطي ما يؤكد هذا، نحو قوله (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٢٣):

وَأَحْرُفُ التَحضِيض مِنها هلّا لَولا وَلَوما مِثلُها وَألّا

ويقول في باب معاني الأدوات (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٥٧):

لولا مَعَ الأفعالِ حرفُ حَضِّ ألا لِلاْستِفْتاح أو للعَرْضِ

ومعنى هذه الأدوات التحضيض، إذا ورد بعدها الفعل المضارع، وتأتي بمعنى التوبيخ واللوم على ما تركه المخاطب إذا وليها الفعل الماضي، كأنَّك قلت: ليتك فعلت كذا، وهذا دليل على أنَّ دافع المتكلم لاستعمال هذه الآلية هو عمل سبق أنْ قام به المتكلم في الماضي؛ ولكنَّه كان عملًا ناقصًا أو قاصرًا عن الدرجة المطلوبة والمتعارف عليها من وجهة نظر المخاطب، ممَّا جعله يوجِّهه بأسلوب شديد وعنيف، وهذا ما يسمِّيه السكاكي بـ (التنديم) (السكاكي، ٢٠٠٠، صفحة ٣٠٧)، أي جعل المخاطب نادمًا على ترك الفعل. أمَّا العرض فهو طلب الشيء برفق ولين، مصاحبًا لصوت لطيف مع اختيار الكلمات المأنوسة الرقيقة الدالة على النعومة والليونة، ومن أدواته (ألا ولو) (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٥٨)، أي: أنَّ للتنغيم أثرًا فعالًا في توجيه الغرض الإنجازي لهذه الأفعال. ونلمس استعمال آلية العرض في ألفية ابن معطي في موضعين، وهما جزم الفعل المضارع، ونصبه، فيقول في جزمه (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٢٣):

وَاجزِم جَوابَ الأَمر والتَّمنِّي والعرض والتحضيض إنْ لم تَبنِ
نحو: ألا تَنزِلُ فينا تُكْرَمْ وهكذا الجوابُ للمُستَفهِم

يتضمَّن البيت فعلًا توجيهيا مباشرًا، تتمثَّل قوته الإنجازية الحرفية في العرض، وهو الطلب برفق، فـ (ألا) مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية، ومعناه أنَّك عرضت عليه النزول عندكم، ولم تأمره؛ لأنَّ الأمر إلزام، فعدلت عنه إلى اللفظ الصريح في العرض، والتقدير: إن تنزل فينا تُكرمْ، وهذا حض من المتكلم؛ ليقوم المخاطب بفعل في المستقبل، وهو النزول عنده، ويقول في نصب الفعل المضارع (ابن معطي، ٢٠١٠، صفحة ٢٣):

وَالعَرضُ والتَّحْضيضُ وَالتَّمَنِّيا نحو: ألا تَزورُنَا فَنُعْطِيَا

يتبيَّن في المثال الذي ساقه المصنف أنَّ المتكلِّم عرض على المخاطب الزيارة، وجعلها سببًا للعطاء، وذلك ليرى هل يزوره أو لا؟ وهذا هو الفرق بين العرض والتحضيض، فالأول طلب برفق، والثاني طلب بحثٍّ (نهر، ٢٠١٠، صفحة ٩٩٩/ ٣)، أمَّا وجه الشبه بينهما، فيتَّضح في أنَّهما يدلَّان على الطلب، ويجمعهما التنبيه على الفعل، بيد أنَّ "التحضيض أكثر توكيدا وحثًا على الفعل، في حين أنَّ العرض فيه رفق، ولين، وتمنٍّ في طلب الفعل" (بابو، ٢٠٠٩، صفحة ٤١٨).

نتائج البحث:

أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

– توصَّل البحث إلى وجود المفاهيم التداولية في الإرث اللغوي ولكن بتسميات ومصطلحات مختلفة، والأفعال التوجيهية تندرج ضمن النظرية الإنشائية في البلاغة العربية.

– يلجأ المتكلم إلى استعمال الآليات التوجيهية المباشرة إذا علت سلطته على المخاطب، فآنذاك يؤثِر أن يتعامل مع المخاطب بأسلوب رسمي يحتِّم إبقاء الرتبة بينهما؛ لكي يفرض عليه قيدًا، أو يضغط عليه، وهذا من مقتضيات الأسلوب التعليمي.

– دراستنا الدقيقة والفاحصة لألفية ابن معطي وشروحاتها تكشف مدى غنى تراثنا العربي، واحتوائه على نظريات وآليات لا يمكن الاستغناء عنها في اللسانيات المعاصرة، وهذه الأخيرة ما هي إلَّا استمرارية الفكر اللغوي العربي عبر الزمن.

– يتراءى لنا، أنَّ جذور أفعال الكلام كانت موجودة في التراث النحوي، ولا سيما في ألفية ابن معطي، والأفعال التوجيهية المباشرة احتلت مساحة كبيرة موازنة بالأفعال الكلامية الأخرى بحسب تصنيف سيرل (Searle).

– آلية الأمر هي أكثر آليات التوجيه استتعمالًا في الألفية؛ كونها منظومة تعليمية مبنية على الحوار بين المتكلم الذي يتابع المتعلم في مراحل تعليمه والمخاطب المرتبط بمعلمه والمصغي إليه متلقيًا الأحكام النحوية، فهي موجهة إلى الناشئة بغرض تعليمهم وتوجيههم إلى القواعد النحوية الصحيحة، فبلغ استعمال هذه الآلية بصيغها المختلفة مائتين وتسع وثمانين مرة وبعدها آلية النهي المكونة من (لا الناهية والفعل المضارع) التي وردت في واحد وعشرين موضعًا، إلى جانب الألفاظ التي تدل على النهي عند إطلاقها، ويستعملها المتكلم كآلية النهي، وهي: مادة حرم، وحظر، ومنع، ونهى، ولايجوز، ودعْ، واترك، سواء استعملها فعلًا أو مصدرًا أو غير ذلك من مشتقاتها، وذلك لأنَّ طبيعة المنظومات التعليمية والأحكام النحوية تقتضي استعمال الأمر والنهي؛ لتثبيت تلك الأحكام.

– تقوم الألفية بأكملها على مبدأ التواصل، فتدرس اللغة كنشاط اجتماعي تحكمه سياقات ومقامات متعددة.

– أولى ابن معطي المخاطب اهتمامًا بالغًا وشاركه عبر هذه الآليات الحوارية في العملية التواصلية التعليمية، فتارة يأمره؛ لينتبه إليه وينهيه تارة، ويمثِّل للتوضيح والبيان تارة أخرى، إنَّها لغة تعليمية وأسلوب علمي مباشر بعيد عن العواطف والخيال.

مصادر البحث:

ابن القواس. (١٩٨٥). *شرح ألفية ابن معطي* (المجلد الاولى). الرياض: مكتبة الخريجي.

أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير. (١٩٩٨). *تفسير القرآن العظيم* (المجلد الاولى). (محمد حسين شمس الدين، المحرر) بيروت، لبنان: دارالكتب العلمية، منشورات محمد علي بيظون.

أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار الشافعي (ت٤٨٩هـ) السمعاني. (١٩٩٨). *قواطع الأدلة في أصول الفقه* (المجلد الاولى). (عبدالله بن حافظ بن أحمد الحكمي، المحرر) الرياض: مكتبة التوبة.

أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) سيبويه. (١٩٨٨). *الكتاب* (المجلد الثالثة). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي. (٢٠٠٣). *شعب الإيمان* (المجلد الاولى). (د.عبد العلي عبد الحميد حامد، المحرر) بومباي، الهند: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

أبو حامد محمد (ت٥٠٥هـ) الغزالي. (١٩٩٣). *المستصفى* (المجلد الاولى). (محمد عبد السلام عبد الشافي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (١٩٥٧). *البرهان في علوم القرآن*. (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) بيروت، لبنان: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه.

أبو نصر الفارابي. (١٩٩٠). *الحروف* (المجلد الثانية). (محسن مهدي، المحرر) بيروت، لبنان: دار المشرق.

أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي (ت٦٢٦هـ) السكاكي. (٢٠٠٠). *مفتاح العلوم* (المجلد الاولى). (د.عبد الحميد هنداوي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

أحمد فهد صالح شاهين. (٢٠١٥). *النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة* (المجلد الاولى). إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.

إدريس حمادي. (١٩٩٤). *الخطاب الشرعي وطرق استثماره* (المجلد الاولى). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

أشواق محمد النجار. (٢٠٢١). *استراتيجيات الخطاب التداولي في ألفية ابن مالك* (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

الآمدي. (١٩٨٦). *الإحكام في أصول الأحكام* (المجلد الاولى). (سيد الجميلي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

الصحبي هدوي. (٢٠١٦). *الإنشاء بالقول، مقاربة نحوية تداولية للأوامر والنواهي أعمالًا لغوية* (المجلد الاولى). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

العياشي أدراوي. (٢٠١١). *الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها* (المجلد الاولى). الرباط: دار الأمان.

بدر الدين محمد بن يعقوب (ت٧١٨هـ) ابن النحوية. (٢٠٠١). *شرح ألفية ابن معط المسمى: حرز الفوائد وقيد الأوابد*. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.

بنيلوبي براون، و ستيفن ليفنسن. (٢٠٢٣). *نظرية التأدب- بعض الكليات في استعمال اللغة* (المجلد الاولى). (هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، المترجمون) عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

بهاء الدين عبدالله ابن عقيل. (٢٠٠١). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (المجلد الثانية). (د. محمد محي الدين عبد الحميد، المحرر) بيروت، لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

تقي الدين إبراهيم بن الحسين (١٤١٩، ١٤٢٠هـ) النيلي. (١٩٩٩). *الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، القسم الأول* (المجلد الاولى). (محسن بن سالم العميري، المحرر) مكة المكرّمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي.

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) السيوطي. (١٩٩٨). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (المجلد الاولى). (أحمد شمس الدين، المحرر) بيروت، لبنان: منشورات محمد علي، دار الكتب العلمية.

جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) ابن منظور. (١٩٩٤). *لسان العرب* (المجلد الثالثة). بيروت، لبنان: دار صادر.

جورج يول. (٢٠١٠). *التداولية* (المجلد الاولى). (قصي العتابي، المترجمون) الرباط: دار الأمان.

جون سيرل. (٢٠٠٦). *العقل واللغة والمجتمع* (المجلد الاولى). (سعيد الغانمي، المترجمون) الجزائر: الدار العربية للعلوم- ناشرون، منشورات الاختلاف.

حسام أحمد قاسم. (٢٠٠٧). *تحويلات الطلب ومحددات الدلالة، مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف* (المجلد الاولى). القاهرة: دار الآفاق العربية.

خديجة محمود محمد الشنقيطي. (٢٠١٦). *المنحى التداولي في التراث اللغوي، الأمر والاستفهام نموذجين* (المجلد الاولى). إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

سهام سعداوي. (٢٠١٥). *الأفعال التوجيهية في الشعر الجاهلي- دراسة تداولية لقصيدة لقيط بن يعمرالأفعال التوجيهية في الشعر الجاهلي- دراسة تداولية لقصيدة لقيط بن يعمرالأفعال التوجيهية في الشعر الجاهلي- دراسة تداولية لقصيدة لقيط بن يعمرالأفعال التوجيهية في الشعر الجاهلي- دراسة تداولي*. البويرة- الجزائر : كلية الآداب واللغات، جامعة أكلي محند أولحاج.

شكري المبخوت. (٢٠١٠). *دائرة الأعمال اللغوية -مراجعات ومقترحات* (المجلد الاولى). بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.

عباس حسن. (٢٠١٢). *النحو الوافي* (المجلد د.ط). قم، إيران: منشورات ذوي القربى.

عبد الهادي بن ظافر الشهري. (٢٠٠٤). *استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية* (المجلد الاولى). لبنان، بيروت: دار الكتاب الجديد.

عبدالسلام محمد هارون. (٢٠٠١). *الأساليب الانشائية في النحو العربي* (المجلد الخامسة). القاهرة: مكتبة الخانجي.

غياث محمد بابو. (٢٠٠٩). *الجملة الإنشائية بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي*. اللازقية- سوريا: جامعة تشرين.

فاطمة بنت محمد العيسى. (٢٠٢٢). *الأفعال الكلامية في موضوع المرأة لدى شعراء النقائض- دراسة تداولية في نماذج مختارة* (المجلد الاولى). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

فخر الدين محمد بن عمر التميمي(ت٦٠٦هـ) الرازي. (١٩٩٩). *تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب* (المجلد الثالثة). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

قيس اسماعيل الأوسي. (١٩٨٨). *أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين* (المجلد د.ط). بيت الحكمة للنشر والتوزيع، جامعة بغداد.

محمد بن أحمد بن محمد البكري الشريشي. (٢٠٠٦). *التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية لجمال الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد البكري الشريشي (٦٨٥هـ) الجزء الثاني من أوله إلى نهاية القول في الجمع الذي يكسر دراسة وتحقيقًا*. الرياض: جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية.

محمّد علي التهانوي. (١٩٩٦). *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم* (المجلد الاولى). (تقديم ومراجعة: د.رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج، المحرر، و نقل النص الفارسي إلى العربية: د.عبدالله الخالدي،الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، المترجمون) لبنان، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) ابن يعيش. (٢٠٠١). *شرح المفصل للزمخشري* (المجلد الاولى). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ناغش عيدة. (٢٠١٢). *أسلوب الاستفهام في الأحاديث النبوية في رياض الصالحين (دراسة نحوية بلاغية تداولية)*. جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الآداب واللغات.

هادي نهر. (٢٠١٠). *الإتقان في النحو وإعراب القرآن* (المجلد الاولى). إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.

هشام عبدالله الخليفة. (٢٠٠٧). *نظرية الفعل الكلامي "بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي"* (المجلد الاول). بيروت: مكتبة لبنان.

يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم(ت٧٤٥هـ) العلوي. (٢٠٠٢). *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز* (المجلد الاولى). (عبد الحميد هنداوي، المترجمون) بيروت، صيدا: المكتبة العصرية.

يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي ت.٦٢٨هـ ابن معطي. (٢٠١٠). *الدرة الألفية (ألفية ابن معطي في النحو والصرف والكتابة)* (المجلد الاولى). (سليمان إبراهيم البلكيمي، المحرر) القاهرة: دار الفضيلة.

The reviewer

Ibn Al-Qawwas. (1985). Explanation of Alfiyyah Ibn Muti (Volume One). Riyadh: Al-Khuraiji Library.

Abu Al-Fida Ismail bin Omar Ibn Kathir. (1998). Interpretation of the Great Qur'an (Volume One). (Muhammad Hussein Shams Al-Din, editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Muhammad Ali Baydoun Publications.

Abu Al-Muzaffar Mansour bin Muhammad bin Abdul-Jabbar Al-Shafi'i (d. 489 AH) Al-Samani. (1998). Conclusive Evidence in the Principles of Jurisprudence (Volume One). (Abdullah bin Hafez bin Ahmed Al-Hakmi, editor) Riyadh: Al-Tawbah Library.

Abu Bishr Omar bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), Sibawayh. (1988). The book (volume three). (Abdul Salam Muhammad Haroun, editor) Cairo: Al-Khanji Library.

Abu Bakr Ahmed bin Al-Hussein bin Ali Al-Bayhaqi. (2003). People of Faith (Volume One). (Dr. Abdel Ali Abdel Hamid Hamid, editor) Bombay, India: Al Rushd Library for Publishing and Distribution.

Abu Hamid Muhammad (d. 505 AH) Al-Ghazali. (1993). Al-Mustasfa (Volume One). (Muhammad Abd al-Salam Abd al-Shafi, editor) Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur al-Zarkashi. (1957). Proof in the sciences of the Qur'an. (Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, editor) Beirut, Lebanon: Dar Revival of Arabic Books, Issa al-Babi al-Halabi and his partners.

Abu Nasr Al-Farabi. (1990). Letters (Volume Two). (Mohsen Mahdi, editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Mashreq.

Abu Yaqoub Yusuf bin Muhammad bin Ali (d. 626 AH) Al-Sakaki. (2000). Key to Science (Volume One). (Dr. Abdel Hamid Hindawi, editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ahmed Fahd Saleh Shaheen. (2015). Pragmatic theory and its impact on contemporary grammatical studies (Volume One). Irbid, Jordan: Modern World of Books.

Idris Hammadi. (1994). Sharia discourse and ways to exploit it (Volume One). Beirut, Lebanon: Arab Cultural Center for Printing, Publishing and Distribution.

Ashwaq Muhammad Al-Najjar. (2021). Strategies of pragmatic discourse in Alfiyyah Ibn Malik (volume, first edition). Amman, Jordan: Dar Kunooz Al-Ma'rifa for Publishing and Distribution.

Al-Amdi. (1986). Al-Ahkam fi Usul Al-Ahkam (Volume One). (Sayed Al-Jumaili, editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

The companion Hadavi. (2016). Composition by saying, a pragmatic grammatical approach to commands and prohibitions as linguistic acts (Volume One). Amman, Jordan: Dar Kunooz Al-Ma'rifa for Publishing and Distribution.

Ayachi Adrawi. (2011). Dialogical imperative in linguistic circulation, from awareness of the specific characteristics of the phenomenon to establishing laws governing it (Volume One). Rabat: Dar Al-Aman.

Badr al-Din Muhammad bin Yaqoub (d. 718 AH), Ibn al-Nahwiyyah. (2001). Explanation of Ibn Mu'at's Alfiyyah entitled: He recorded the benefits and registered the permanent ones. Umm Al-Qura University, College of Arabic Language.

Penelope Brown, and Steven Levinson. (2023). The theory of politeness - some universals in the use of language (Volume One). (Hisham Ibrahim Abdullah Al-Khalifa, the translators) Amman, Jordan: Dar Treasures of Knowledge for Publishing and Distribution.

Bahaa Al-Din Abdullah Ibn Aqeel. (2001). Ibn Aqeel's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah (Volume Two). (Dr. Muhammad Mohieddin Abdel Hamid, editor) Beirut, Lebanon: Modern Library for Printing and Publishing.

Taqi al-Din Ibrahim bin al-Hussein (1419, 1420 AH) Al-Nili. (1999). Al-Safwa fi Sharh Al-Durra Al-Malifiya, Section One (Volume One). (Mohsen bin Salem Al-Amiri, editor) Mecca: Umm Al-Qura University, Scientific Research Institute, Center for the Revival of Islamic Heritage.

Jalal al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH) Al-Suyuti. (1998). Hama al-Hawaami' fi Sharh al-Jami' al-Jami` (Volume One). (Ahmed Shams Al-Din, editor) Beirut, Lebanon: Muhammad Ali Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Jamal al-Din Abu al-Fadl Muhammad bin Makram (d. 711 AH), Ibn Manzur. (1994). Lisan al-Arab (Volume Three). Beirut, Lebanon: Dar Sader.

George Yule. (2010). Pragmatics (Volume One). (Qusay Al-Atabi, the translators) Rabat: Dar Al-Aman.

John Searle. (2006). Mind, language, and society (Volume One). (Saeed Al-Ghanimi, the translators) Algeria: Arab House of Sciences - Publishers, Al-Khilaaf Publications.

Hossam Ahmed Qasim. (2007). Transformations of demand and determinants of significance, an introduction to the analysis of the noble Prophet's speech (Volume One). Cairo: Arab Horizons House.

Khadija Mahmoud Muhammad Al-Shanqeeti. (2016). The pragmatic approach in the linguistic heritage, the imperative and the interrogative as two models (Volume One). Irbid, Jordan: Modern World of Books for Publishing and Distribution.

Siham Saadawi. (2015). Directive verbs in pre-Islamic poetry - a pragmatic study of the poem of Luqit ibn Ya'mar. Directive verbs in pre-Islamic poetry - a pragmatic study of the poem of Luqit ibn Ya'mar. Directive verbs in pre-Islamic poetry - a pragmatic study of the poem of Luqit ibn Ya'mar. Directive verbs in pre-Islamic poetry - a pragmatic study. Bouira - Algeria: Faculty of Arts and Languages, Akli Mohand Oulhaj University.

Shukri Al-Mabkhout. (2010). Department of Linguistic Works - Reviews and Suggestions (Volume One). Beirut, Lebanon: United New Book House.

Abbas Hassan. (2012). Al-Nahw Al-Wafi (Vol. D. I). Qom, Iran: Kin Publications.

Abdul Hadi bin Dhafer Al Shehri. (2004). Discourse strategies, a pragmatic linguistic approach (Volume One). Lebanon, Beirut: New Book House.

Abdul Salam Muhammad Haroun. (2001). Structural methods in Arabic grammar (Volume Five). Cairo: Al-Khanji Library.

Ghayath Muhammad Babu. (2009). The structural sentence between the grammatical structure and the semantic concept. Lazakia - Syria: Tishreen University.

Fatima bint Muhammad Al-Issa. (2022). Speech acts on the subject of women among antithetical poets - a pragmatic study in selected models (Volume One). Amman, Jordan: Dar Kunooz Al-Ma'rifa for Publishing and Distribution.

Fakhr al-Din Muhammad bin Omar al-Tamimi (d. 606 AH) al-Razi. (1999). Tafsir Al-Fakhr Al-Razi, famous for his great interpretation and the keys to the unseen (volume three). Beirut: Dar Revival of Arab Heritage.

Qais Ismail Al-Awsi. (1988). Methods of request among grammarians and rhetoricians (Vol. D. I). House of Wisdom for Publishing and Distribution